

هذا غاية ما في الباب ان فيه تجيئاً والتجيم لا يدل على اللاب لان ليس من
خواص اللاب لان الديون تدجب مجبه وتدجب حالة فلا يكون ايضاً
معنى اللاب خلاف الغالة بشرط براه الاصيل لان في معنى الجواله
وعلاف الاستنصاع اذا ضرب فيه الاجل لان الاجل من خصائص
السلم بالحرب فان هربت سها واحداً اذت المذ لك المهر كان
جائزاً وهذا على رواه ابى سليمان لان جعلها مكاتبه والمكاتب اذا
هتجوا واحداً اذاه بعد ذلك لعنق فاما على رواه ابى حفص لانه
يعنق لانه تعلق من اعمى منه صورة الشرط وقد فقد فلا يعنق قالوا ابى
شروح الما في ان روايه ابى حفص هي الاصح وقال الحاكم الشهيد
في الكافي الصا واذا قال مبي ما اذت الى الشافعات حتى مات المولى
بطل هذا القول فان قال اذ اذت الى الفاعل بعد موتى فانست
حق هذه وصية الى هنا لفظ الحاكم رحمه الله وانا بطل موت المولى لانه
بين سبيل موت مخالف كسائر الايمان وانما كان وصية في المسئلة
لانه اضاف العنق الى ما بعد الموت وهو لا يملك الاعناق بعد الموت
ولكن يملك الايصاء وقد تصد اعنا فها لم درهم هذا الكلام بغيرها
الوصى بعد موته على الف درهم و ابو حفص المير احمد بن حنبل الجباري
وابوسلمان موسى بن سلمان الجوزجاني كلاهما صاحباً محباً من
الشيخ ابى رحمهم الله تعالى وقد روينا عنه اللب والامالي ولداً بجمع
سنه ثمانين ومائة وثو في سنه سبع عشرين ومائتين **قوله** اعتبار العنق
بالاداء من اذاه ل اذت الى الفاعل في هذا المهر فان حترت لك
لا يكون هابه فكذا اذا قال كل شهر مائة **قوله** قال واذا اجعت

الغايه

الابى بخرج المكاتب عن يد المولى ولم يخرج من ماله اي قال الفدوري
في مختصره وقامه منه يجوز له البيع والشرا والسعر اما خروجه من يد
المولى فاعباراً بحقيق معنى اللاب وهو الجمع والضم قال ثبت الغلة اذا
جعت بين شقير ما علقه وفي عقد اللاب معنى الضم لان يحصل مال كيه
اليد فيضم هذه المالكية الى ماله نفس العبد له الاترى ان مولاه لا يملك
نفسه وان كان يملك رقبته ولهذا لا يملك المولى اذت نفسه بازهاق روجه
حتى لو ماله ياتم وان كان لا يملكه العصاص لشبهه ملك الرقبه ولان المقصود
من اللاب الوصول الى العنق باء البدل ولان اذ البدل الا براه انخص
ببكاله فاذا كان انخص كاسبه خرج من يد المولى لا يحمله ولا
يجوز لمولاه احد شئ من رقبته بغير رضا حتى يتوصل الى اذ البدل وانما
جائز بعه وشراؤه لهذا المعنى لانه موصل بذلك الى اذ مال الغايه وانما
عدم خروجه من ملك المولى فلما روينا من حدث عمرو بن شعيب عن ابيه
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقى عليه من
كاتبته درهم ولا يلزم من زوال اليد زوال ملك الرقبه الاترى ان
الصبي والمجنون لهما ملك الرقبه ولا يداهما والفرق بين ملك الرقبه
وملك اليد من انهما بنات الموسوم بالتبين في فصل الرق وانما يجوز ان السفر
له فهو مذهبنا وعند الشافعي لا يجوز له ان يسافر لاني شرح الاقطع
لان السفر جهة بقصد بها الله انتساب المال تجاز للمكاتب فغله وان لم
يأذن له مولاه كالشرا والبيع ولان اللاب بمعنى بوجوب زوال يد عن
عنه فيستفاد به السفر والعنق ولا يقال ان السفر منه غرر وخطر والمالك
فيه عرضة للتوى واللف ولا يجوز له ذلك لان افاض والهبة لانا

Copyrighted material